

LCSMS

المركز الليبي

للدراستات الأمنية والعسكرية

LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES



خطة الطرابلسي في إبعاد

التشكيلات المسلحة من العاصمة طرابلس

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info

[f](#) [t](#) [@](#) [l](#) [i](#) [c](#) [s](#) [m](#) [s](#) [i](#) [n](#) [f](#) [o](#)

أبعاد الموقف

26 فبراير 2024



مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحوث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و إقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

خطة جديدة من الطرابلسي لإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة..
هل هذه المرة تبدو مختلفة...؟؟

ابعاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

26 فبراير 2024

مقدمة:

في 21 فبراير 2024، أعلن وزير الداخلية المكلف في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، خلال مؤتمر صحفي عن التوصل لاتفاق مع الجهات المختصة في العاصمة طرابلس [لإخلاء العاصمة](#)، قبل رمضان أو أثناءه أو بعده كحد أقصى، من جميع "الأجهزة الأمنية"، ولن يكون في العاصمة إلا البحث الجنائي والنجدة والمرور ومراكز الشرطة. تحدث الطرابلسي عن أن العاصمة ستكون خالية من جميع المظاهر المسلحة، وأن التشكيلات العسكرية ستعود لثكناتها ومقراتها بالكامل، وهي: جهاز الأمن العام، جهاز الردع، الشرطة القضائية، جهاز الدعم والاستقرار، اللواء 444 قتال، اللواء 111، قوة دعم المديرية، وجميع التشكيلات الأخرى. وسيتم تأمين مؤسسات الدولة والشوارع فقط من خلال مديرية أمن طرابلس، مع الاكتفاء ببعض النقاط والتمركزات البسيطة لقلّة الإمكانيات.

وفي إطار ما أعلنه الطرابلسي هناك عدد من الملاحظات: أولاً البعد الزمني، لم يحدد وزير الداخلية إطار زمني محدد لخطة، إذ من الضروري وجود خطة محددة واضحة المعالم، ليتم فيما بعد تقييمها وتقويمها وكذلك متابعة تطبيقها على هذا الأساس. ثانياً البعد المكاني، هل تشمل الخطة طرابلس العاصمة فقط، بمعني وسط طرابلس، أم هي المنطقة الغربية بكاملها، لأن معظم هذه التشكيلات لها مقرات وانتشار في جزء كبير من المنطقة الغربية، مثل اللواء 444 ودعم الاستقرار. ثالثاً البعد التنظيمي، هذه التشكيلات المسلحة المراد إخلاء العاصمة منها لها تبعيات خارج نطاق وزارة الداخلية تنظيمياً وفي مهامها ومسؤولياتها.

ردود الأفعال:

في هذا السياق، قدم مركز الأبحاث الاستراتيجي والأمني الأميركي "ستراتفور" وهو مركز غير الحكومي ومقرب من أجهزة الاستخبارات الأمريكية، [أربعة أسباب تقلل](#) من احتمالات مغادرة المجموعات المسلحة العاصمة طرابلس بعد شهر رمضان:

أولاً أنها مندمجة بقوة داخل جهاز الدولة والعديد من أعضاء الحكومة لديهم علاقات بتلك المجموعات المسلحة.

ثانياً تمركز العديد من المجموعات إلى حد كبير في طرابلس، لذا فإن الدعوة إلى عودتها إلى مقراتها من شأنها أن ترسخ وجود تلك المجموعات في أجزاء من المدينة.

وثالثاً عدم قدرة الشرطة على استبدال الميليشيات بشكل كامل في العاصمة بسبب محدودية الموظفين والموارد الحكومية.

رابعاً قد يكون هناك اتفاق على إبعاد الميليشيات عن وسط مدينة طرابلس، ومن الاحتمالات أن تظهر هذه الخطوة سيطرة محدودة من جانب الحكومة بعد تصاعد أعمال العنف في 18 فبراير الماضي.

وفي حوار صحفي أجرته صحيفته "سبوتنيك عربي" الروسية مع [عدد من المختصين](#) حول هذا القرار، قال المحلل السياسي "عبد الله الديباني" بأن تصريحات الطرابلسي قريبة من تصريحات وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا عندما بدأ بعملية أطلق عليها اسم عملية "رأس الأفعى"، التي أدى من خلالها إلى تخفيض عدد كبير من التشكيلات المسلحة، ولكن عادت هذه التشكيلات بقوة في عهد حكومة الدبيبة، بعد انشطارها من داخل تشكيلات أخرى تأتمر بإمرة الدبيبة وتنفذ تعليماته. ورأى بأن وزير الداخلية لا يقصد بإخراج التشكيلات المسلحة من العاصمة هو إنهاء وجودها، وإنما هو إخلاء العاصمة من هذه التشكيلات، وقال لن يكون هذا الأمر هو الحل إن استطاع تنفيذ ما قاله.

وأوضح أن هذه الحلول هي حلول تليفقية، التي لا تزال الدولة تدور في كنفها، ولا تزال هناك جهات تريد استعمال هذه التشكيلات لتحقيق مصالحها الشخصية، وأن وزير الداخلية المكلف يريد أن يكون "نسخة كربونية" من فتحي باشاغا، وزير الداخلية السابق، لهذا لن يتعدى هذا الإجراء سوى كونه بياناً لا يمكن تطبيقه على الأرض. وأشار إلى أن الحل هو دمج أفرادهم في الأجهزة

الرسمية كوزارة الداخلية والدفاع، وإعطاء الباب للخيار في عملية إعادة تنسيب هؤلاء الأفراد بمؤسسات الدولة المدنية.

أما المحلل السياسي "ناصر أبو ديب" فقال إن هذا الإجراء هو إجراء سليم ومهم، وكان من المفترض أن يتخذ منذ سنوات، وأن كل ما يحدث الآن جيد ويمكن تطبيقه على الأقل من ناحية البوابات الأمنية والاستيقاف الأمني. وأشار إلى أن هذا القرار يأتي في نطاق أربعة بلديات وهي حي الأندلس، وأبو سليم ومنطقة طرابلس المركز بالإضافة إلى منطقة عين زاره، ولم يتحدث عن مناطق تاجوراء وجنزور المحاذية للعاصمة من الشرق والغرب. وأكد بأن هذه التشكيلات سوف تمثل ولكن ليس بالشكل والطريقة التي تقوم بها بإخلاء المقار، إذ من الصعب إخراجهم من العاصمة نهائياً، نظراً لغياب مقرات تستوعب هذه الجموع بشكل كبير.

الخبير العسكري "عادل عبد الكافي" أيد الخطوة التي اتخذها وزير داخلية، مؤكداً أنها جاءت من رحم المرسوم الرسمي الذي أصدره رئيس الحكومة والقاضي بالتخفيف من الكثافة الأمنية لهذه القوى غير الشرعية، في مقابل إعطاء جميع الصلاحيات لوزارة الداخلية.

وأشار أن هذه الخطوة تأتي كنتيجة لخطوات سابقة بدأت بانسحاب القوة المشتركة من مطار وميناء مصراتة، إضافة إلى انسحاب قوة الردع من ميناء طرابلس الدولي ومطار معيتيقة الجوي غرباً. وأوضح أن الدول الفاعلة في الملف الليبي هي من ضغطت على الأجسام السياسية للحد من تدخل هذه القوى الأمنية غير القانونية، والتي شرعن وجودها فائز السراج الذي أصدر قرارات بضمها إلى المجلس الرئاسي "القائد الأعلى للقوات المسلحة"، مما دفع بهذه التشكيلات للتغول على صلاحيات بقية القوات التابعة لمؤسسات الدولة.

ونصح بفرز أعضاء الجماعات المسلحة ثم تدريبهم على ملفات حقوق الإنسان وإدماجهم في هياكل الدولة، مع فرض عقوبات على كل من يتجاوز اللوائح الحقوقية، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني في عملية نزع السلاح والتسريح.

خلاصة القول، هناك بعض المؤشرات الايجابية في حالة التزام هذه التشكيلات المسلحة بقرار

الطرابلسي هذه المرة للأسباب التالية:

- هذا القرار يأتي في ظل استراتيجية أمنية يتبعها الدبيبة في الفترة الأخيرة، والمتمثلة في السيطرة المركزية لحكومته وأجهزة الدولة الرسمية على المنافذ والحدود البرية والبحرية والجوية، والتي نجح الدبيبة فعلياً في تنفيذها في بعض النقاط، في مصراتة وطرابلس، والتي توضح مدى إصراره على تحقيق هذا الهدف. وبالتالي هذه الخطوة تأتي استكمالاً أو ضمن هذه الاستراتيجية.

- مساعي الدبيبة لبسط السيطرة المركزية على المنافذ والحدود، بالإضافة للعاصمة طرابلس، تأتي في ظل الحديث عن تشكيل حكومة موحدة، إما جديدة، أو بدمج حكومة الشرق مع حكومة الغرب تحت إدارة الدبيبة. وفي كلا الحالتين قد يستهدف الدبيبة من هذه الخطوة إظهار حكومته بأنها قادرة على السيطرة المركزية وبسط الأمن في العاصمة كما في الحدود، وبالتالي فإن حكومته مؤهلة لأن تكون عماد وأساس الحكومة الموحدة التي تدير العملية الانتخابية. إذ كيف لحكومة لا تستطيع بسط سيطرتها في مناطقها ذاتها على أن تدير بشكل مؤقت أمور الدولة الليبية بالكامل. وبالتالي يسعى الدبيبة، ولديه إصرار كبير، على التخلص من هذه الإشكالية الخطيرة ليكون مؤهلاً لقيادة الحكومة الموحدة.

- يبدو أن التشكيلات المسلحة التي ذكرها الطرابلسي قد تم التوافق معها والتوصل لحل وسط بحيث تقبل بهذا القرار، ومن مؤشرات ذلك: أن الطرابلسي وصفها بالأجهزة الأمنية ولم يقل ميليشيات مسلحة، كما أن الصيغة التي ذُكر بها القرار كانت هادئة، وأخيراً لم يتم الحديث عن تفكيك هذه التشكيلات وإنهاء وجودها بالمطلق، أو إعادة دمجها في الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية، بل وحتى لم يتم الحديث عن إخراجها تماماً من طرابلس، وإنما العودة لثكناتها ومقراتها، والتي غالباً تتواجد في طرابلس. وبالتالي نقل هذه التشكيلات من المناطق الحساسة والحيوية في وسط العاصمة لمناطق أخرى داخل

العاصمة. كما أنها تعد عملية تعطيل مؤقت لنشاط هذه التشكيلات لحين الحاجة لها في أي صراع عسكري داخل المنطقة الغربية أو مع المنطقة الشرقية.

- يبدو أن الدببة يسعى للتعامل مع هذه التشكيلات كقوى عسكرية يكون دورها خارجي في حماية أراضي الدولة الليبية بشكل عام، أو المنطقة الغربية في مواجهة أي عملية عسكرية من الشرق، كدور الجيوش الاحترازية، لتبتعد عن أي دور أمني داخلي لتتركه للشرطة، بحيث يتم محو الوجود العسكري الكثيف من شوارع العاصمة، لتعود كغيرها من العواصم التي تُؤمن شوارعها ومؤسساتها أجهزة الأمن والشرطة وليس الجيش أو التشكيلات العسكرية.



LCSMS المركز الليبي

للدراستات الأمنية والعسكرية

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

رکائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائمة

 /lcsms.info

 /lcsms_info

 /lcsms.info

 /lcsms.info

 /lcsms_info